المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٧ ديسمبر ٢٠٠٥

فى ختام أعمال مؤتمر الكويز

٥ مليارات دولار فرصا تصديرية متوقعة للصناعات المصرية لأوروبا وأمريكا

كشفت مناقشات اليوم الأخير لمؤتمر الكويز الثانى للتبادل التجارى والاستثمارى مساء أمس الأول عن وجود فرص تصديرية واعدة للصناعات المصرية لأمريكا وأوروبا.

واكد مجدى طلبة رئيس المجلس التصديرى للملابس الجاهزة وعضو مجلس ادارة المجلس المصرى للتصدير ان هناك حوالى ٤٥٠٠ مصنع يحتاج بعضها للتطوير والتحديث لتصدير ما قيمته ٥ مليارات دولار منها ٤٠٪ لاسواق امريكا و٣٨٪ لأسواق اوروبا و٢٢٪ لأسواق دول العالم الأخرى.

واشار محمد قاسم نائب رئيس مجلس ادارة غرفة الصناعات النسيجية الى أن مصر تمتلك حاليا ميزة نسبية تتمثل فى «الكويز» ويجب العمل بأقصى سرعة على البناء عليها والاستفادة مما توفره هذه الاتفاقية من مميزات. مؤكدا انه يجب أن تكون القضية الأولى والاساسية العمل على تطوير الصناعة المصرية واستفادة صناعات اخرى غير النسيجية من الكويز خاصة الصناعات الغذائية والجلود وغيرها.

وذكر ان تأثير الكويز على الصناعة المصرية بدأ يظهر بقوة خلال النصف الثانى من العام الجارى وإقدام عدد كبير من المستثمرين الاجانب على انشاء مشاريع فى مصر.. مشيرا الى ان نسبة ١١,٧٪ التى حددتها الاتفاقية للمنتج الاسرائيلى فى المنتجات المصرية المصدرة لامريكا ليست نسبة معوقة للصناعة الوطنية.

وقال اسماعيل مبارك العضو المنتدب لشركة تنمية ميناء العين السخنة ان الموانئ تعد من اهم الخدمات المساعدة فى عمليات التصدير فى اطار الكويز.. مشيرا الى ان الحكومة نجحت فى بناء الميناء على أعلى مستوى تكنولوجى بتكلفة ١٢٠ مليون دولار وهو نموذج للميناء المتكامل، يتم استخدام الكمبيوتر فى جميع مراحل العمل به وبذلك يوفر خدمة تصديرية متميزة وسريعة تعد اضافة كبيرة للصناعة المصرية حاليا ومستقبلا ويحلول عام ٢٠٢٠ سيبلغ حجم الاستثمارات فيه ١,٧ مليار دولار وحجم الخدمات المعاونة ٨ مليارات دولار.

بينما اكد محمد عشماوى نائب رئيس مجلس ادارة البنك التجارى الدولى ان هناك اهدافا استراتيجية للبنك التجارى الدولى من وراء الكويز منها توسيع فرص الوصول للاسواق العالمية وتوفير فرص تمويل مناسبة والمشاركة المباشرة فى تمويل المشروعات الواعدة وتوفير الدعم التسويقى والتقنى بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية والصناعة وتوفير خدمات وثيقة الصلة بالكويز مثل ادارة الأمور اللوجيستية «الخدمات المعاونة» مشيرا الى ان حصة البنك فى السوق المصرية بلغت ٧٪ وهناك هدف للوصول الى ١٠٪ من حجم هذه السوق.

واكد هشام ابراهيم خليل المدير التنفيذى والعضو المنتدب لإحدى الشركات التجارية انه يمكن الاستفادة من الامكانيات الكبيرة الموجودة فى الانترنت لتسويق قطاع الصادرات الصناعية المصرية ووضعها على محركات البحث عبر النت بهدف الترويج الدائم لها.. مشيرا الى ان أحدث الاحصائيات قدرت حجم التعاملات التجارية عبر الانترنت بحوالى ٥,٣ تريليون دولار فى عام ٢٠٠٤ و٨,٣ تريليون دولار العام الحالى.

وذكرت باوبرا ستلتشر السكرتيرة الأولى بالاتحاد الأوروبى ان هناك خططا مستقبلية لانشاء مناطق تجارية حرة شاملة بين دول البحر المتوسط والاتحاد وطالبت بالتخلى عن نظام الحصص القائم حاليا مشيرة الى ان الاتحاد الاوروبى يعفى ٥٠٪ من منتجات دول الحوض ومنها مصر وبحلول ٢٠١٠ ستظهر اول منطقة تجارة حرة مشتركة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية